

أثر الدعم السعري في نمو المحاصيل الاستراتيجية في العراق للمدة 1990-2003

الدكتور قيس ناظم غزال

أستاذ مساعد

نسيم زهير حمد

قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة والغابات
جامعة الموصل

Qayes1959@yahoo.com

المستخلص

تأتي أهمية البحث من أهمية المحاصيل التي تشهد أسعارها دعماً حكومياً، لذا يهدف البحث إلى التعرف على مدى تأثير سياسة الدعم السعري في زيادة الكميات المنتجة من عدد من المحاصيل الاستراتيجية خلال المدة 1990-2003 معتمداً على فرضية مفادها إن سياسة الدعم السعري في العراق تعاني من قصور في مدى مساهمتها في نمو المحاصيل الاستراتيجية، وقد تم التوصل إلى النتيجة الآتية: تعد سياسة الدعم السعري واحدة من السياسات التي تتطلبها عملية التنمية الزراعية في العراق.

وأوضحت نتائج الجانب التطبيقي معنوية متغير (القروض الزراعية) في محصولي الرز والقطن، ومعنوية متغير (الفرق بين سعري الفائدة الزراعي والسوقي) لمحاصيل القمح والشعير والرز، ومعنوية متغير (دعم أسعار الأسمدة) لمحاصيل القمح والشعير والقطن والبنجر السكري، ومعنوية متغير (دعم أسعار المبيدات) لمحاصيل القمح والشعير والذرة الصفراء، ومعنوية متغير (دعم أسعار المكننة) لمحاصيل القمح والشعير والرز والبنجر السكري، ومعنوية متغير (نسبة العجز في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي) ولجميع محاصيل عينة الدراسة في نموذج دعم المدخلات، فيما ظهرت معنوية متغير (دعم أسعار المنتج النهائي) لجميع محاصيل عينة الدراسة ومعنوية متغير (نسبة العجز في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي) لمحاصيل القمح والرز والذرة الصفراء والقطن والبنجر السكري، ولم تظهر معنوية متغير (أسعار شراء المحاصيل من قبل الدولة) لجميع محاصيل عينة الدراسة في نموذج دعم المخرجات.

تأريخ قبول النشر 2008/10/13

تأريخ استلام البحث 2008/8/27

The Effect of Price Support in the Growth of Strategic Crops in Iraq for the Period 1990- 2003

Kays Nadhim Ghazal (PhD)

Assistant Professor

Department of Agriculture Economy

University of Mosul

Naseem Zuhair Hamad

Assistant lecturer

Department of Agriculture Economy

University of Mosul

Abstract

The importance of the research is emerged from importance of products that their price supported by the government. So, the research aims to know the effect of price support policy in increasing the equinity produced by many strategic crops during the period 1990-2003. The research depended upon hypotheses that price support policy in Iraq is facing shortage in its connection to growth of strategic crops. The result revealed that: The price support policy is one of the policies required by the agricultural development process in Iraq. The practical side of the research showed that significant variable (agricultural loans) in rice and cotton crops, (the difference between the agricultural and marketing interest rate) in wheat, barley and rice crops, (fertilize support prices) in wheat, barley, rice, cotton and sugar beets, (pesticides price support) in wheat, barley, corn flax crops, (machinery prices support) in wheat, barley, rice and sugar beets, (the budget deficit ratio to the GDP) in all crops studied in input model. Also, the significant value has been revealed in variable (supporting the final product price) in all studied crops, (the budget deficit ratio to the GDP) in wheat, rice, corn flax, cotton and sugar beets. But, there is no significant value for the variable (price of purchased crops by the government) for the all crops studied in output model.

المقدمة

أوضحت العديد من الدراسات الاقتصادية بأن القطاع الزراعي يسهم بدور رئيس في مرحلة انطلاق البلدان النامية نحو تقدمها الاقتصادي، وفي هذا الشأن أكد كل من L.G.Reynolds, Mellor و Johnston, 1977 أولوية القطاع الزراعي في مراحل النمو الاقتصادي، بوصفه القطاع الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ومصدراً مهماً من مصادر توفير الغذاء اللازم لاستمرار بقاء الإنسان وتوريد النقد الأجنبي لتنفيذ البرامج التنموية في الزراعة، فضلاً عن كونه سوقاً لتصريف السلع غير الزراعية، ولا يقتصر دور القطاع الزراعي على ما ورد آنفاً حسب وإنما في توفير قدر من الأموال اللازمة لتمويل استثمارات القطاع الصناعي، لأنه يعد القطاع الأكبر في اقتصادات البلدان المذكورة، وبالنظر لسيادة المشاكل الغذائية على الصعيد العالمي وانخفاض مستويات دخول البلدان النامية ومنها العراق، كان ولا بد من أن تنال زراعة المحاصيل الاستراتيجية فيه قدرًا من الدعم السعري بهدف رفع معدلات نمو إنتاجها من خلال توفير وسائل ومستلزمات الدعم السعري لمدخلاتها ومخرجاتها من أجل تحفيز المزارعين على التوسع في إنتاجها، وتمكين أفراد المجتمع العراقي من الحصول على قدرٍ من المنتجات الزراعية بأسعار دون قيمتها الحقيقية.

مشكلة البحث

يتسم الطلب المحلي على المحاصيل الاستراتيجية في العراق بالتزايد وبمعدلات تفوق إمكانات العرض، وهذا الأمر سبب ظهور مشكلة عدم إمكانية العرض من سد متطلبات الاستهلاك المحلي لأسباب عديدة منها انخفاض مستويات الدخل الزراعية وتدني معدلات الادخار الريفي، في حين تتطلب زراعة المحاصيل الاستراتيجية قدراً كبيراً من مكنة الإنتاج بوصفها من الزراعات كثيفة رأس المال التي يفتقر إليها المزارع العراقي، ومن أجل تحجيم الفجوة بين العرض والطلب المحليين على المحاصيل الاستراتيجية تطلب الأمر اعتماد أسلوب ملائم لدعم أسعار مدخلاتها ومخرجاتها بهدف الوصول إلى التركيب المحصولي الأمثل الذي يلبي حاجات المجتمع من المحاصيل المذكورة.

أهمية البحث

شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 1990 أوضاعاً مشوهة من جراء الحصار الاقتصادي المفروض عليه وعطل ذلك آليات النمو من المحاصيل الاستراتيجية، وفي هذا الشأن تبرز أهمية اعتماد سياسة ملائمة لدعم أسعار مدخلات ومخرجات المحاصيل المذكورة، بحيث تسهم بدور مؤثر في تحقيق معدلات نمو مرتفعة من المحاصيل الاستراتيجية وفي تنظيم توزيع الدخل بين السكان الزراعيين وغير الزراعيين، ثم الوصول إلى التركيب المحصولي الملائم الذي يلبي حاجات المجتمع من المحاصيل الاستراتيجية.

هدف البحث

يسهم الدعم السعري للمحاصيل الاستراتيجية بدور مؤثر في زيادة معدلات نموها الإنتاجي، لهذا يهدف البحث إلى التعرف على مدى تأثير سياسة الدعم السعري لمدخلات ومخرجات بعض المحاصيل الاستراتيجية في نموها الزراعي بهدف رسم سياسة سعرية ملائمة للتوسع في إنتاجها في العراق.

فرضية البحث

يعتمد البحث على فرضية مفادها أن سياسة الدعم السعري في العراق تعاني من قصور في مدى مساهمتها في نمو المحاصيل الاستراتيجية بفعل مجموعة متغيرات يفترض بأنها:

1. متغيرات دعم المدخلات وهي: (القروض الزراعية، والفرق بين سعري الفائدة الزراعي والسوقي، ودعم أسعار الاسمدة، ودعم أسعار المبيدات، ودعم أسعار المكننة، ونسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي).
2. متغيرات دعم المخرجات وهي: (دعم أسعار المنتج النهائي، ونسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار شراء المحاصيل من قبل الدولة).

منهج البحث

اعتمد البحث في منهجه على أسلوبين، الأول وصفي يستند إلى الدراسات النظرية السابقة التي درست الموضوع نفسه، والثاني كمي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه، ومن ثم تفسير نتائج الأسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة التي غطت فترة زمنية مداها أربعة عشر عاماً 1990-2003، أما عن دوافع اختيار هذه المدة فذلك يعود إلى توضيح دور سياسية العراق الزراعية في مواجهة ظروف الحصار الاقتصادي وانقطاع الاستيرادات الأجنبية، ولاسيما من المنتجات الزراعية، إذ تمثل دور السياسة الزراعية في المدة المذكورة آنفاً في تدخل وإشراف الدولة على عمل القطاع الزراعي، ومن أجل إثبات فرضية البحث وتطبيق الجانب الكمي من الدراسة اختيرت ستة محاصيل استراتيجية تشهد أسعار مدخلاتها ومخرجاتها دعماً حكومياً وهي (القمح، الشعير، الرز، الذرة الصفراء، القطن، البنجر السكري).

المنظور التاريخي للدعم السعري للقطاع الزراعي

يشير مفهوم الدعم السعري إلى مقدار ما تتحمله ميزانية الدولة من مبالغ نقدية أو عينية في إطار مسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة الفروقات الحاصلة في مستوى الأسعار الزراعية بين قيمتها الحقيقية التي تعكس الأسعار العالمية (الحدودية) وتلك التي تعد محفزة لاستدامة الإنتاج الزراعي وتوسيعه من جانب، وحماية المستهلك من تقلبات الأسعار الزراعية التي تكون حساسة جداً للتغيرات في العرض والطلب على المنتجات الزراعية من جانب آخر (النجفي، 2003، 14-15)، وبذلك يكون الدعم شكلاً من أشكال تدخل الدولة في آلية الأسعار، ولكن ضمن شروط محدودة، وهي أن لا يشكل هذا التدخل قيداً على حركة ونشاط رؤوس الأموال في الداخل والخارج، لذا تعد سياسة دعم الأسعار الزراعية أداة يمكن اعتمادها في توجيه الإنتاج والمنتجين نحو تنمية الإنتاج الزراعي بمعدلات تفوق معدلات النمو التقليدية، وفي هذا الشأن توجد مجموعتان تتضارب مصالحهما وأهدافهما من حيث الاهتمام بالأسعار الزراعية هما:

1. المزارعون والمنتجون، ويهتمهم أن تكون أسعار المنتجات الزراعية مجزية.
2. المستهلكون والمؤسسات التصنيعية وهيئات التصدير، وهؤلاء يعارضون ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية (المعهد العربي للتخطيط، 2004، 1).

تهتم سياسة الدعم السعري في البلدان النامية برسم سياسة سعريّة تسهم في زيادة الإنتاج ودخول المنتجين (النجفي، 1989، 260)، لذا فإن سياسة الدعم فيها تكون من النوع الذي يعمل على إعادة توزيع الموارد الاقتصادية وإدخال الأساليب العلمية الحديثة في الزراعة، فضلاً عن منح التسهيلات والمحفزات التي تمكن المزارعين من شراء المدخلات الزراعية بأسعار مدعومة (البندر، 1977، 27-28)، ولسياسة دعم الأسعار الزراعية أسس وقواعد تستند عليها هي:

1. عدم التوسع في سياسة دعم الأسعار الزراعية من دون مسوغ اقتصادي أو اجتماعي لا سيما إذا كان سعر المحصول مجزياً للمنتج.

2. اعتماد مبدأ الإعانة المتدرجة من خلال ربط الدعم بكمية الاستهلاك الزراعي المدعوم (أحمد، 1980، 132).
3. تحقيق التناسق بين سياسة أسعار شراء المنتجات الزراعية وسياسة أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بحيث يكون لسياسة أسعار مستلزمات الإنتاج دور فعال في تحقيق الزيادة في الإنتاجية الزراعية.
- تهدف سياسة الدعم السعري للمنتجات الزراعية إلى تحقيق الآتي (جواد، 1977، 191-192):

 1. تحديد اتجاهات الإنتاج الزراعي لتحقيق أكبر قدر من عوائد الاستثمارات الزراعية.
 2. إحداث تغيير في هيكل الإنتاج الزراعي وفي المساحة المزروعة والإنتاجية (جواد، 1977، 191-192).
 3. إستقرار أسعار المنتجين الزراعيين من خلال الآتي :
 - أ. تحديد أسعار المنتجات الزراعية بالمستوى الذي يضمن تطوير الأنشطة الاقتصادية الزراعية، فضلاً عن توفير المدخلات بأسعار مدعومة، وذلك يسهم في تحقيق الغرض نفسه.
 - ب. تحديد أسعار المنتجات الزراعية بالصيغة التي تتسجم مع مبادئ خطة التنمية الاقتصادية في القطاع الزراعي (الدليمي، 1983، 66).

- لسياسة الدعم السعري الزراعي عدد من الفوائد هي (النجفي، 2003، 16-17):

 1. تغيير قيمة واتجاه معدل التبادل التجاري بين قطاعي الريف والمدينة لصالح منتجي المحاصيل الاستراتيجية ولاسيما بالنسبة لصغار المزارعين.
 2. تسهم سياسة الدعم السعري في رفع المقدرة الشرائية للمزارعين الذين ينتجون في إطار حالة الاكتفاء الذاتي في البلدان النامية، فضلاً عن دورها في خفض نسبة الفقر في المجتمعات الريفية.
 - تفرز سياسة الدعم السعري عدداً من الأعباء هي:

 1. حدوث تشوهات في استخدام المدخلات الزراعية، وذلك يخفض من ناتجها الحدي، ويحمل المجتمع أعباء مادية كبيرة، ويحول دون توظيفها في استخدامات أفضل.
 2. يسهم الدعم غير المبرمج في خفض أسعار الغذاء، وذلك يؤدي إلى سيادة الحالات الاستبدالية التي يتم فيها استخدام المحاصيل الاستراتيجية (الحبوب) علفاً للحيوانات.
 3. يعمل الدعم السعري على زيادة فرص تهريب المحاصيل الاستراتيجية المدعومة إلى خارج الحدود الجغرافية للدولة.
 4. تهدف سياسة الدعم السعري إلى توفير (الحبوب) في إطار منهج الأمن الغذائي المحلي، إلا أن التوقف عن دعم مستلزمات الإنتاج في الأمد القصير يؤدي إلى جعل تكاليف الإنتاج أكبر من عوائدها، ويتضح هذا الأمر في المزارع الصغيرة

والمتوسطة التي يترتب عليها عزوف المزارعين عن الاستمرار في النشاط الإنتاجي الزراعي.

العرض المرجعي والدراسات المعاصرة لأثر الدعم السعري في نمو المحاصيل الاستراتيجية

نوقشت الموضوعات المتعلقة بالدعم السعري وأثره في نمو المحاصيل الاستراتيجية مطولاً ومن جوانب عديدة، لذا ارتأينا تسليط الضوء على أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وبحسب تسلسلها التاريخي بحيث يمكن الاستناد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث.

ففي عام 2000 نشرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بحثاً أوضحت فيه بأن سريلانكا تمنح أنواعاً مختلفة من الدعم لمحاصيلها الزراعية والتي تمثلت في خدمات الإرشاد وتنقية وتصديق البذور، فضلاً عن ذلك تمنح الدولة دعماً لمستلزمات الإنتاج الزراعي مثل دعم أسعار الأسمدة وإصلاح مشاريع الري ومُنح مالية لعمليات إعادة التشجير وإعانات تشجيعية للمصدرين والإنفاق على البحوث الزراعية وخدمات ترويج المنتجات الزراعية، ومن أجل أن لا يشوه الدعم المذكور تجارة المنتجات الزراعية فقد حددت نسبته بـ 80% من قيمة الإنتاج الزراعي (الأمم المتحدة، 2000، 4-6).

وفي عام 2003 أوضحت الدراسة التي أجرتها (رجاء طعمة الواسطي) بأن السياسة السعرية هي الوسيلة الأساسية لإقامة نظام سعري صحيح، لأنها تمثل كافة الوسائل المباشرة وغير المباشرة للتأثير في هيكل الأسعار ومكوناته بما في ذلك هيكل التكاليف والإعانات المالية التي من شأنها أن تؤثر في مستوى السعر، وأوضحت أيضاً بأن لسياسة الأسعار الزراعية أهمية وعلاقة وثيقة بطرائق استخدام الموارد الإنتاجية وتطوير الإنتاج والتأثير المباشر في مدخولات المنتجين وفي زيادة الإنتاج وتحسينه وتوفير الغذاء لكافة أفراد المجتمع بأسعار مشجعة للمنتجين ومناسبة للمستهلكين ولاسيما ذوي الدخل المنخفض (الواسطي، 2003، 1-2).

وفي عام 2004 نشر (سعد عبد الله مصطفى عاصم وآخرون) دراسة عن دعم المستلزمات الزراعية في العراق أوضحوا فيها دور السياسة السعرية في رفع معدلات الإنتاجية الزراعية من خلال دعم أسعار مدخلات الإنتاج وتطوير طرائقه ودعم أسعار المكاتن المستوردة ووسائل الدعم الأخرى التي من شأنها أن تحفز المزارع على الإنتاج الواسع، منها منح قروض مالية بأسعار فائدة منخفضة، وقد صاحب اعتماد هذه السياسة زيادة واضحة في الإنتاجية الزراعية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي (عاصم وآخرون، 2004، 23-27).

وأوضحت الدراسة التي قدمها كل من (Kadnakoglu & Cnrkan) عام 2004 عن الدعم السعري للمنتجات الاستراتيجية في تركيا والتي أظهرت فيها دور الحكومة التركية في دعم وتطوير مشاريع الاستثمار الزراعي ومنح التسهيلات الائتمانية للمزارعين وتطوير المشاريع الإروائية، الأمر الذي ظهر أثره في توسيع المساحات المخصصة لزراعة الحبوب وزيادة إنتاجها، فضلاً عن زيادة صادراتها الزراعية

التي شهدت نمواً بلغ معدله نحو 11.62% خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وذلك جعل الزراعة التركية تخرج من أنماطها التقليدية، وتنتج بمعدلات نمو تقترب أو تزيد عن معدلات النمو السكاني فيها (Kadnakoglu & Cnrkan, 2004, 1)

وفي عام 2005 أكد نورمان بورلوغ في دراسته عن الثورة الخضراء والدعم السعري في المكسيك خلال المدة 1943-1960 بأن برامج الدعم الحكومي التي تمثلت في تقديم خدمات البحوث والإرشاد والتدريب والمكافحة وإدارة التربة والمياه قد أسهمت في تحقيق زيادات كبيرة في إنتاجية عدد من المحاصيل الحقلية والنقدية، وهو الأمر الذي دعا العديد من خبراء الاقتصاد الزراعي في كل من الصين والهند والباكستان إلى اعتماد مفردات برامج الدعم الذي اعتمدته المكسيك، ووجد أثر ذلك في زيادة معدل نمو إنتاجها الزراعي بمعدلات وصلت إلى 9% عام 2000 (بورلوغ، 2005، 3-1).

الأنموذج القياسي وتقدير المعلومات وتفسيرها

توصيف الأنموذج القياسي المستخدم في التقدير

يعرف الأنموذج الاقتصادي على أنه منظومة من العلاقات القياسية بين عدد من المتغيرات الاقتصادية التي تهدف إلى وصف طبيعة المشكلة الاقتصادية باعتماد مفاهيم النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء الرياضي عن طريق القياس الكمي لها والتنبؤ بها واختبار صحة فرضياتها (كوستيانس، 1991، 11)، وبذلك تبقى النظرية الاقتصادية المنطلق الأساس للدراسات القياسية، ويبقى المقياس التجريبي أداة للبرهنة على مدى مطابقة أو انحراف المتغيرات عن فروض النظرية الاقتصادية (السيفو، 1988، 22-28).

وفي موضوع دراستنا المتعلق في تحديد أثر الدعم السعري في نمو المحاصيل الاستراتيجية في العراق فإن أغلب الدراسات الاقتصادية والمنطق الاقتصادي يشيران إلى أن المتغيرات الآتية هي أكثر المتغيرات تأثيراً في النماذج المعتمدة في تقدير الظاهرة موضوعة البحث وكما يأتي:

أولاً- متغيرات دعم المدخلات

1. المتغيرات المعتمدة: لقد تم الاعتماد على متغير كمية الناتج الزراعي (طن) للمحاصيل قيد الدرس بوصفه المتغير المعتمد في النماذج القياسية لدعم مدخلات الناتج الزراعي.
2. المتغيرات المستقلة: لقد تم الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية الآتية التي مثلت الدعم الحكومي لمدخلات الناتج الزراعي، وكما يأتي:

- القروض الزراعية X_1 (ألف دينار)
- الفرق بين سعر الفائدة الزراعي وسعر الفائدة السوقي X_2 (نسبة مئوية)
- دعم أسعار الأسمدة الكيماوية X_3 (ألف دينار)
- دعم أسعار المبيدات الزراعية X_4 (ألف دينار)

- دعم أسعار المكننة الزراعية X_5 (الف دينار)
- نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي X_6 (نسبة مئوية)

ثانياً- متغيرات دعم المخرجات

1. المتغيرات المعتمدة: لقد تم الاعتماد على متغير كمية الناتج الزراعي (طن) للمحاصيل قيد الدرس بوصفه المتغير المعتمد في النماذج القياسية لدعم المخرجات.

2. المتغيرات المستقلة: لقد تم الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية الآتية التي مثلت الدعم الحكومي لمخرجات الناتج الزراعي وكانت بالشكل الآتي:

- دعم أسعار المنتج النهائي X_1 (الف دينار)
- نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي X_2 (نسبة مئوية)
- أسعار شراء المحاصيل من قبل الدولة X_3 (الف دينار)

ومن أجل إثبات فرضية البحث استخدمت بيانات السلاسل الزمنية للمحاصيل قيد الدرس بعد تحويلها من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة لاستبعاد الآثار التضخمية التي يمكن أن تنعكس في القيم الجارية، ولأغراض التقدير والتحليل فقد تم استخدام أنموذج قياسي بعدة صيغ هي: (الخطية، اللوغارتمية المزدوجة وشبه اللوغارتمية)، ولمختلف حالات الانحدار الخطي المتعدد والمعتمدة على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، كونها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالباً ما تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية (السيفو، 1988، 67-81) تلي مرحلة توصيف الأنموذج إعداد شكله الرياضي أي التعبير عن المتغيرات الاقتصادية المذكورة آنفاً بصيغة رياضية وكما يأتي:

$$Y = f (X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6)$$

$$Y = f (X_1, X_2, X_3)$$

وبذلك يمكن صياغة العلاقة الموضحة آنفاً بصيغة نماذج قياسية تأخذ الصورة الآتية:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + u_i$$

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + u_i$$

نتائج التحليل القياسي لأثر الدعم السعري في نمو المحاصيل الاستراتيجية في العراق للمدة 1990-2003

يمكن توضيح نتائج التحليل الكمي لأثر متغيرات دعم المدخلات والمخرجات لبعض المحاصيل الاستراتيجية في العراق وكما في الجدول الآتي:

الجدول 1

نتائج التحليل الكمي لأنموذجي دعم المدخلات والمخرجات للمحاصيل الزراعية التي تشهد أسعارها دعماً حكومياً في العراق خلال المدة 1990-2003

المحصول	أنموذج دعم المدخلات							المحصول	أنموذج دعم المخرجات			
أو لا-القمح	Xi	X1	X2	X3	X4	X5	X6	أو لا-القمح	Xi	X1	X2	X3
R2=0.99 F=86.529 D-w=2.748	Bi	////	0.357	0.179	0.711	0.117	-0.181	R2=0.99 F=168.06 D-w=2.054	Bi	1.574	-1.259	///
	t*	////	(2.548)	(2.493)	(3.861)	(2.665)	(-6.046)		t*	(8.162)	(-9.705)	///
ثانياً- الشعير	Xi	X1	X2	X3	X4	X5	X6	ثانياً- الشعير	Xi	X1	X2	X3
R2=0.58 F=4.682 D-w=1.687	Bi	////	20.002	0.006	0.0005	0.0073	58.795	R2=0.87 F=94.848 D-w=0.512	Bi	0.319	////	///
	t*	////	(2.694)	(2.501)	(1.96)	(2.878)	(3.299)		t*	(9.739)	////	///
ثالثاً-الرز	Xi	X1	X2	X3	X4	X5	X6	ثالثاً-الرز	Xi	X1	X2	X3
R2=0.98 F=165.765 D-w=2.540	Bi	0.182	-0.415	0.237	////	0.190	0.926	R2=0.85 F=39.962 D-w=1.101	Bi	0.334	-0.567	///
	t*	(3.827)	(-3.194)	(4.688)	////	(4.632)	(3.113)		t*	(3.071)	(-2.240)	///
رابعاً-الصغرة	Xi	X1	X2	X3	X4	X5	X6	رابعاً-الصغرة	Xi	X1	X2	X3
R2=0.95 F=152.602 D-w=2.324	Bi	////	////	////	0.175	////	-0.293	R2=0.96 F=180.438 D-w=2.212	Bi	0.306	-0.462	////
	t*	////	////	////	(5.188)	////	(-3.127)		t*	(5.796)	(-7.672)	////
خامساً- القطن	Xi	X1	X2	X3	X4	X5	X6	خامساً- القطن	Xi	X1	X2	X3
R2=0.96 F=110.153 D-w=2.441	Bi	0.382	////	0.247	////	////	-0.184	R2=0.94 F=105.613 D-w=1.853	Bi	0.223	-244.01	///
	t*	(3.472)	////	(2.540)	////	////	(-2.275)		t*	(2.327)	(-11.20)	///
سادساً- السكر	Xi	X1	X2	X3	X4	X5	X6	سادساً- السكر	Xi	X1	X2	X3
R2=0.98 F=303.351 D-w=2.645	Bi	////	////	0.143	////	0.102	-0.569	R2=0.91 F=73.422 D-w=1.974	Bi	0.132	-0.139	///
	t*	////	////	(3.528)	////	(3.499)	(-2.706)		t*	(2.310)	(-3.266)	///

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النتائج القياسية للمحاصيل الزراعية قيد الدرس.

إذ إن متغيرات دعم المدخلات هي: X_1 = القروض الزراعية، X_2 = الفرق بين سعري الفائدة السوقي والزراعي، X_3 = دعم أسعار الأسمدة، X_4 = دعم أسعار المبيدات، X_5 = دعم أسعار المكننة، X_6 = نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

أما متغيرات دعم المخرجات هي: X_1 = دعم أسعار المنتج النهائي، X_2 = نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، X_3 = سعر شراء المحصول من قبل الدولة.

1. نتائج دعم المدخلات

تشير نتائج الجدول الموضح آنفاً إلى معنوية متغير (القروض الزراعية X_1) في التأثير في الكميات المنتجة من محصولي الرز والقطن، وظهرت علاقة معنوية كلا المتغيرين طردية مع الكميات المنتجة من كلا المحصولين على اعتبار أن القروض الزراعية أحد العوامل التي تسهم في تحقيق التوسع الرأسي والأفقي في زراعة كلا المحصولين، فضلاً عن تحقيق الإمكانية اللازمة للمنتج في الحصول على التجهيزات الزراعية لإنتاج المحاصيل قيد الدرس وتطوير طرائق إنتاجها وتسويقها، فضلاً عن مقدرته على تحمل مخاطرها (النجفي، 1987، 415-416)، وذلك يسهم في تحقيق معدلات مرغوبة من إنتاج كلا المحصولين، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور آنفاً في بقية المحاصيل الأخرى.

وبينت نتائج التقدير بأن لمتغير (الفرق بين سعري الفائدة X_2) تأثيراً معنوياً موجباً في إنتاج محصولي القمح والشعير وجاءت إشارة معلّمتي كلا المتغيرين طردية، لتعبر عن العلاقة الإيجابية بين المتغير المذكور آنفاً والكميات المنتجة من محصولي القمح والشعير، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة C.Peter Timmer، 1994 التي أوضح فيها النجاحات التي تحققت في القطاعات الزراعية في العديد من البلدان النامية التي مكنتها من رفع معدلات نمو ناتجها الزراعي من خلال حصولها على قروض زراعية بفوائد منخفضة عن الفوائد المفروضة على القروض غير الزراعية بهدف تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وتطوير مناطقه الريفية وتحسين البنى الارتكازية في الزراعة، وذلك أسهم في زيادة الكميات المنتجة من المحصولين المذكورين آنفاً (C.Peter Timmer, 1994,13)، في حين ظهرت علاقة المتغير المذكور آنفاً سالبة مع الكميات المنتجة من محصول الرز، ويعزى سبب ذلك إلى أن الانخفاض الحاصل في سعر الفائدة الزراعي عن نظيره السوقي لا يعد محفزاً للإقراض الزراعي لمزارعي محصول الرز، إذ يتجه هؤلاء للاقتراض بغض النظر عن سعر الفائدة لكون محصول الرز العراقي من المحاصيل التي تشهد طلباً محلياً كبيراً بوصفه من المحاصيل الغذائية الضرورية في سلة الغذاء العراقية، فضلاً عن أنه يشهد طلباً أجنبياً كبيراً لكونه يضاهي في نوعيته الرز المنتج في العديد من بلدان العالم، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في بقية المحاصيل الأخرى.

وتبين أيضاً معنوية متغير (دعم أسعار الأسمدة الكيماوية X_3) في التأثير الإيجابي في الكميات المنتجة من كل من القمح، والشعير، والرز، والقطن، والبنجر السكري. ويعزى تفسير ذلك إلى أن دعم أسعار الأسمدة الكيماوية له دور كبير في التوسع في استخدامها، لما لها من تأثير إيجابي في زيادة مقاومة المحاصيل للأمراض والآفات الزراعية، وتحملها للظروف البيئية غير الطبيعية، فضلاً عن دورها في زيادة الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية قيد الدرس، لذا عد التوسع في استخدام الأسمدة مؤشراً لاستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة، (علي، 2005، 265-266). ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في محصول الذرة الصفراء، وأوضحت نتائج الجدول 1 معنوية متغير (دعم أسعار المبيدات X_4) في زيادة الكميات المنتجة من القمح والشعير والذرة الصفراء على اعتبار أن استخدام المبيدات في زراعة الحبوب يعد أحد أنواع وسائل مكافحة الآفات والقوارض والأدغال والحشائش، وذلك يسهم في تحسين نوعية المنتجات الزراعية، فضلاً عن زيادة الكميات المنتجة منها ونسبة 237% سنوياً (جامعة الدول العربية، 1995، 112)، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور آنفاً في بقية المحاصيل، وأوضحت نتائج التقدير أيضاً معنوية متغير (دعم أسعار المكننة الزراعية X_5) في زيادة الكميات المنتجة من كل من القمح والشعير والرز والبنجر السكري، وتفسير ذلك هو أن التوسع في دعم أسعار المكننة الزراعية يعد من العوامل المهمة التي تسهم في إمكانية التغلب على قلة العمال الزراعيين في أوقات الزراعة والإنتاج والجني وتطوير الفعاليات الزراعية وتوفير أعمال جديدة من خلال استغلال مساحات زراعية جديدة وفي تحقيق أهداف التوسع الرأسي في الزراعة وإمكانية تعاقب زراعة أكثر من محصول

في السنة الزراعية ذاتها (حسن، 1990، 119-121)، فضلاً عن تقليل الضائعات ونسبة 30% من إجمالي الناتج (النجفي، 1987، 235-236)، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في محصولي الذرة الصفراء والقطن.

وأوضحت نتائج التقدير معنوية متغير (نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي X_6). وفي جميع المحاصيل قيد الدرس، وقد ظهر المتغير المذكور بعلاقة سالبة مع الكميات المنتجة من كل من: القمح والذرة الصفراء والقطن والبنجر السكري، وهذه النتيجة تتفق ومفاهيم النظرية الاقتصادية، إذ يزداد الدعم السعري للمحاصيل المذكورة كلما قل العجز في الموازنة العامة للدولة، أما العلاقة الطردية بين متغير العجز والكميات المنتجة من محصولي الشعير والرز، فتجد تفسيرها في أن العجز المزمّن في الموازنة العامة للدولة يتم تمويله بواسطة أدوات الإصدار النقدي الجديد، وذلك يسهم في زيادة معدل نمو السيولة النقدية (غزال، 2003، 195) التي وظفت في دعم إنتاج محصول الشعير لتعدد وتنوع استخداماته الغذائية والصناعية، وفيما يخص محصول الرز فهو يواجه طلباً محلياً وأجنبياً كبيرين للأسباب المذكورة سابقاً، الأمر الذي يبرر دعم الدولة لإنتاج هذا المحصول على الرغم من ارتفاع نسبة العجز في ميزانياتها العامة (يحيى، 1992، 175-176).

2. نتائج دعم المخرجات

تشير نتائج الجدول 1 إلى معنوية متغير (دعم أسعار المنتج النهائي X_1) في زيادة الكميات المنتجة من المحاصيل عينة الدراسة والعلاقة الطردية بينهما تفسر على أن دعم أسعار المنتجات النهائية يعد من العوامل المحفزة للإنتاج وزيادة الإنتاجية، وفي تحسين مدخولات المنتجين والمستهلكين، وفي رفع مستوياتهم المعاشية فضلاً عن تأثيره في عدد من العوامل التي تسهم في زيادة الاستثمار الزراعي وتطوير قنوات التسويق والتصدير وتوسيع المساحات المزروعة (Gillis, 1987, 469-512).

وبيّنت نتائج الجدول معنوية (نسبة العجز في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي X_2) في التأثير في الكميات المنتجة من القمح والرز والذرة الصفراء والقطن والبنجر السكري، وهذه النتيجة اتفقت ومفاهيم النظرية الاقتصادية، إذ إن انخفاض نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة يعكس أثره في زيادة مبالغ الدعم الممنوحة لمنتجات المحاصيل الاستراتيجية، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور بالنسبة لمحصول الشعير.

وأوضحت نتائج التقدير عدم معنوية متغير (أسعار شراء المحاصيل الزراعية X_3) في التأثير في الكميات المنتجة من المحاصيل قيد الدرس على اعتبار أن الأسعار التي تشتري بها الدولة المحاصيل المذكورة من المنتجين لم تكن مجزية إلى الحد الذي تسهم بتأثيرات إيجابية في زيادة الكميات المنتجة منها، فهي بلاشك أدنى من الأسعار العالمية وأسعار دول الجوار، الأمر الذي أخفى معنويتها في التأثير في الكميات المنتجة منها.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

1. تعد سياسة الدعم السعري واحدة من السياسات التي تتطلبها عملية التنمية الزراعية في العراق، لما لها من دور إيجابي في رفع معدلات نمو المحاصيل الاستراتيجية، لأن الكميات المعروضة من المحاصيل المذكورة تستجيب لمتغيرات أسعار الدعم.
2. تتطلب سياسة التسعير الملائمة توفير مستلزمات نجاحها والتي تتمثل في جعل أسعار الدعم الممنوحة من قبل الدولة بمستوى يضمن للفلاح دخلاً مناسباً، يوفر له مستوى معاشياً ملائماً، فضلاً عن جعل معدل التبادل التجاري الداخلي في صالح إنتاجه الزراعي.
3. صعوبة إعداد سياسة سعرية زراعية مناسبة تحقق جميع الأهداف المناطة بالقطاع الزراعي بسبب تناقض الأهداف، فضلاً عن أن رفع أسعار المنتجات الزراعية يتعارض مع هدف تحسين المستوى المعاشي للسكان بصورة عامة.

ثانياً- التوصيات

1. التنسيق بين السياسة السعرية الزراعية والسياسات الأخرى المؤثرة في الإنتاج الزراعي ومنها (الضرائب والانتماء الزراعي والإعانات المالية والقروض الزراعية وتنظيم السوق) بهدف إزالة حالة التعارض بينها لإمكانية تحقيق أهداف السياسة السعرية في الزراعة
2. اعتماد سياسة دعم أسعار المنتج النهائي وجعلها تقارب الأسعار العالمية أو أسعار المنتج نفسه في دول الجوار، فضلاً عن جعلها مجزية ومشجعة للمنتج الزراعي بهدف الاستمرار في الإنتاج وزيادة الكثافة الإنتاجية.
3. تخصيص مبالغ معينة لدعم أسعار مستلزمات الإنتاج وأسعار المنتجات النهائية في الميزانية العامة للدولة من أجل تطوير الزراعة العراقية وتوسيع قاعدتها الإنتاجية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

1. أحمد، انتصار محي الدين، 1980، مسائل في تخطيط سياسة دعم الأسعار في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
2. الأمم المتحدة، 2000، حالة الأغذية والزراعة، لجنة الامن الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة العالمية، روما، الموقع على الانترنت www.fao.org.
3. البندر، طعمة، 1977، سياسة دعم الأسعار الزراعية، مجلة النفط والتنمية، العدد 6، بغداد.
4. بولوغ، نورمان، 2005، الزراعة المستدامة في المناطق الجافة، المركز الدولي للبحوث في المناطق الجافة، الموقع على الانترنت www.Icarda.cgiar.org.
5. جامعة الدول العربية، 1995، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول التقانات الملائمة لتطوير إنتاجية الزراعة المطرية في الوطن العربي والمشروعات المقترحة للتطوير، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جمهورية السودان، الخرطوم.
6. جواد، عباس ناجي، 1977، مسألة الأسعار والسياسة السعرية مع إشارة إلى السياسة السعرية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

7. حسن، أحمد، 1990، رباعية: التوسع الزراعي الراسي والتكنولوجيا والعمالة والإنتاجية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (27)، العدد 3، بغداد.
8. الدليمي، بلاسم جميل خلف، 1983، أثر السياسة السعرية الزراعية على الإنتاج الزراعي في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
9. السيفو، وليد إسماعيل، 1988، المدخل إلى الاقتصاد القياسي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
10. عاصم، سعد عبد الله مصطفى ومحمد عبد الكريم منهل العقيدي وصادق جمعة الشيخ، 2004، المستلزمات الزراعية في العراق رؤية مستقبلية للتجهيزات الزراعية بين الواقع والطموح، وزارة الزراعة، بغداد.
11. غزال، قيس ناظم، 2003، أثر العولمة في الأداء الزراعي في بلدان نامية مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
12. كوستيانس، 1991، نظرية الاقتصاد القياسي، ترجمة محمد عبد العال النعيمي ورفاه شهاب الحمداني وكنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة المستنصرية.
13. المعهد العربي للتخطيط - الكويت، 2004، نظرة شمولية لسياسات التسعير، الموقع على الإنترنت www.arab-api.org.kw.
14. النجفي، سالم توفيق وإسماعيل عبيد حمادي، 1989، تخطيط التنمية والسياسة الزراعية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
15. النجفي، سالم توفيق، 1987، الأمن الغذائي العراقي (الاستخدام التكنولوجي في الزراعة العراقية)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 9، العدد 20، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
16. النجفي، سالم توفيق، 2003، مستقبل الأوضاع الغذائية في العراق (مقاربات في مسالة الدعم السعري) لمحصولي القمح والشعير محافظة نينوى أنموذجا، دراسة مقدمة إلى وزارة الزراعة.
17. نور الدين شوقي علي، 2005، دور الأسمدة الحاوية على البوتاسيوم في الإنتاج الزراعي، ندوة التربة واستصلاح الأراضي "الاستخدام الأمثل للمياه والأسمدة في نظام الزراعة المطرية في المناطق الجافة وشبه الجافة، الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية اكساد ACSAD-ايكاردا ICARDA، كلية الزراعة، جامعة حلب.
18. الواسطي، رجاء طعمة، 2003، تقويم السياسات السعرية الزراعية لمحاصيل الحبوب في العراق للمدة 1970-2000، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة بغداد.
19. يحيى، وداد يونس، 1992، استراتيجية التمويل الزراعي في ضوء تقويم دور المصرف الزراعي التعاوني العراقي 1970-1990، مجلة تنمية الرافدين، العدد 38، المجلد 15، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. C. peter Timmer 1994, Food price & Agricultural development: The relevance of the Asian experience to Africa, Agriculture vural development, Vol.1 , No.1 .
2. Kasnakoglu and Curkan 2004, Agricultural Price support in turkey: an Empirical Study, Janarul Journal , www.spring.link.com.
3. Malcolum Gills 1987, Economic of development, Second Edition, W.W, norton and company, New york, London .